أوراق إستراتيجية

مشروع قانون التوطين المقدم إلى الكونغرس الأمريكي

(Library of Congress) *June, 2006*

108th Congress
1st Session
H. Con. Res. 311

تعبيراً عن شعور الكونغرس، فإنّ على المجتمع الدولي أن يعترف بحالة اللاجئين اليهود من البلدان العربية وبأنّ على وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتّحدة في الشرق الأدنى (United Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East) أن تضع برنامجاً لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين.

In The House of Representatives
October 28, 2003

أكّدت السيدة Ros- Lehtinen (عن نفسها، وعن السيد Pallone والسيد Wadler) القرار التالي المتفق عليه، والذي كان قد أحِيلَ الى لجنة العلاقات الدولية (Committee on International Relations).

Concurrent Resolutions

القرار المتفق عليه

تعبيراً عن شعور (فهم) الكونغرس، فإنّ على المجتمع الدولي أن يعترف بحالة اللاجئين اليهود من البلدان العربية وبأنّ على وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن تضع (تؤسس) برنامجاً لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين.
وكما كان الخلاف حول وضع مستقبل اللاجئين في الشرق الأوسط سيظل أحد العوائق السياسيّة والديبلوماسية الرئيسيّة لتسوية سلام دائم لصراع الشرق الأوسط.
وفي حين أنّه بالرغم أنّ إثنين من (أصناف) السكان اللاجئين المنفصلين والإستثنائيين موجودين في الشرق الأوسط، أي العرب واليهود، فإنّ وضع اللاجئين اليهود من الأراضي العربية لم يحظ سوى بالقليل من الإهتمام أو الإعتراف الدولي؛
وحيث أنّ اليهود كانوا قد عاشوا في مناطق، هي الآن بلداناً عربية، لأكثر من 2500 عاماً؛
وفي حين فرّ خلال الفترة الزمنيّة التي أحاطت إنشاء دولة إسرائيل، حوالي 900000 من هؤلاء اليهود من البلدان العربية لأنّهم واجهوا حملة تطهير عرقيّة وأجبروا على أن يتركوا خلفهم أرضهم، بيوتهم، مشاعرهم الخاصة، أعمالهم، ممتلكاتهم مع آلآف السنوات من تراثهم وتاريخهم اليهودي؛

وفي حين أنّ إسرائيل كانت قد إستوعبت حوالي 65000 لاجئ يهودي من البلدان العربيّة خلال السنوات العشر الأولى من تأسيسها ومنحتهم الجنسية الإسرائيليّة الكاملة ودمجتهم في المجتمع والثقافة الإسرائيليّة، فإنّ ذلك الدمج، والى الآن، لم يقلل من مأزق اللاجئين الذين تركوا خلفهم تراثهم وأوطانهم الأصلية.

وفي حين أنّه بالرغم من أنّ البعثة العليا للاجئين والتابعة للأمم المتّحدة "UNHCR" (United Nations High Commission for Refugees)، هي هيئة دولية مسؤولة عن حماية اللاجئين وحل مشاكلهم. فقد تمّ تأسيس وكالة خاصة في العام 1950 هي وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتّحدة "UNRWA" (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugee in the Near East) لمنفعة اللاجئين الفلسطينيين حصرياً؛

وحيث أنّ الـ UNRWA لا تقوم بأي جهد لإعادة توطين الفلسطينيين بشكل دائم، حتى أولئك المقيمين في نطاق السلطة القضائيّة للسلطة الفلسطينية، والتي عملت على تخليد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم؛

وحيث أنّ هناك دليل على أنّ مرافق الأونروا قد تم إستخدامها لتجنيد وتدريب الإرهابيين وبأنّها كانت أساس العمليات الإرهابية، دون أن تبذل الـ UNRWA محاولات كبيرة لمنع الهجمات أو تقوم بإنذار المسؤولين عن تنفيذ القانون، حول الأنشطة الإرهابية؛

وكما كان الكونغرس قد رفع، مراراً، هواجسه حول الروابط بين مرافق الـ UNRWA والعنف والأنشطة الإرهابية؛

وفي حين كان مجلس الممثلين (House of Representatives) قد مرر في 16 تموز 2003، H.R. 1950، وقانون محاسبة Millennium Challenge Account وقانون تمديد Peace Corps Expansion، وقانون تفويض العلاقات الخارجية لعام 2003 (Foreign Relations Authorization Act of 2003) والذي يحوي القسم 731 (9) والذي يجبر الأونروا أن تتطابق، نصاً وروحاً، مع القسم 301 (2) لقانون المساعدات الخارجيّة لعام 1961 (Foreign Assistance Act) بما في ذلك الضمان الشامل بأن لا يكون هناك مساعدة مقدّمة من الأونروا لأي فرد كان متورطاً بالإرهاب في أي وقت، وبأن يتم إبلاغ جميع المستفيدين من الأونروا في أسرع وقت ممكن، وفي فترات منتظمة بعد ذلك، بأنّ أي شخص متورط بالإرهاب بعد ذلك سيكون غير مؤهل للإستفادة من الأونروا؛

وفي حين أنّ ذلك القانون يحوي أيضاً القسم (11) 731 والذي يذكر تدقيق مكتب المحاسبة العامة " GAO " (General Accounting Office) المفروض بالقسم 850 من قانون F.Y. 2003 Foreign Operations Act (القانون العام 108-7)، ويشجّع بقوّة مكتب المحاسبة العامة GAO على التصرف كجزء من هذا التدقيق، كما يشجّع على البحث والتفتيش بكل المساعدات الأميركية الأخيرة للأونروا وذلك لضمان أنّ أموال دافعي الضرائب قد أُنفِقَت بشكل فاعل وبأنّها لم تكن تدعمن بشكل مباشر أو غير مباشر، الإرهاب، تعاليم معاداة السامية أو اليهود، أو التمجيد والتحريض على العنف.

والآن، وبناء على ذلك، فإنّه، وبتصميم من مجلس الممثلين " House of Representatives " (إتفاق مجلس الشيوخ)، فإنّ الكونغرس يشعر (يفهم) بأنّ:

1) يجب على المجتمع الدولي أن يقر رسمياً بحالة اللاجئين اليهود من البلدان العربية والظروف المحيطة بترحيلهم كجزء من أيّة تسوية لصراع الشرق الأوسط أو إتفاق بخصوص مسألة اللاجئين؛
2) يجب على وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين للأمم المتّحدة أن تعمل على تأسيس برنامج لإعادة توطين جميع الفلسطينيين الواقعين تحت سلطة الأونروا في الدول أو المناطق المضيفة حيث يعيشون، وفي دول عربيّة أخرى أو فريق ثالث من البلدان المستعدة للمساعدة، مع جدول زمني لتنفيذ البرنامج في غضون 6 أشهر من تاريخ تبني هذا القرار؛
3) يجب على الأونروا أن تبدّل، وحالاً، الكتب الدراسية والمواد التعليمية المستخدمة في النظام التعليمي لها، والتي تعزز معاداة السامية وإنكار وجود دولة إسرائيل وحقها في ذلك، كما تفاقم الصور المشوهة والتوترات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن تأخذ الأونروا خطوات لضمان أن لا يتم إستخدام مرافقها لتخزين الأسلحة ونشر العنف أو الإرهاب؛

يجب على الدول العربية المساهمة حل مشكلة اللاجئين بواسطة قبول عدد مهم من اللاجئين، وأخذ دور أكبر في تمويل الأونروا وتكاليف إعادة التوطين.